
Received/Geliş 1 /6 /2018	Article History Accepted/ Kabul 5 /6/2018	Available Online / Yayınlanma 10 /6/2018
--	--	---

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

العراق / المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة / 1

الملخص

تشكل الموارد المائية احد اهم الموارد الطبيعية التي ركزت عليها مفاهيم التنمية المستدامة لارتباطها الوثيق بالبيئة والتنمية الشاملة، فهي المصدر الأساس لجميع أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على صحة النظم البيئية، وبالنظر لندرة هذا المورد وتوزيعه واستخداماته فضلا عن تشابك العديد من العوامل الأخرى (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) تفاقمت ازمة المياه واضحت مسألة تحقيق امن مائي في ظل التحديات الراهنة هدف للسياسات الاقتصادية وصناع القرار، اذ بات من المهم البحث عن كيفية مواجهة هذا الواقع واعتماد الحلول المناسبة وفق تخطيط متكامل ومستدام، والعراق واحد من البلدان المرشحة لحدوث ازمة مائية تهدد مستقبله الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الامر الذي الزم اتخاذ الخطوات المناسبة ومنها الحوار مع تركيا وسوريا اللتان يتوقف عليهما ادراك وتفهم المعاناة العراقية ودورهم في تقديم المساعدة وتبادل المصالح المشتركة وتذليل الصعوبات التي تعترض سبل الوصول الى تفاهات مناسبة وهذا ما نعول عليه في المستقبل،أخذين بنظر الاعتبار حجم المشكلة ونتائجها الكارثية على مستقبل شعوب البلدان المتشاطئة.

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

Water problems and horizons of Iraqi-Turkish relations

After the liberation of Mosul.

Assistant Professor Dr .Falah Khalaf kadim Zuhairi

Iraq/ General Directorate of Education Baghdad Rusafa/1

Summary

Water resources are one of the most important natural resources on which the concepts of sustainable development have focused. They are the main source of all social and economic development activities and the preservation of the health of ecosystems. In view of the scarcity, distribution and uses of this resource, as well as many other factors (environmental, economic and social) The water crisis has been exacerbated. The issue of achieving water security in light of current challenges has become a goal for economic policies and decision-makers. It is important to find out how to face this reality and adopt the appropriate solutions according to integrated planning and Iraq is one of the candidate countries for a water crisis threatening its economic, social and environmental future, which necessitated taking the appropriate steps, including the dialogue with Turkey and Syria, which depends on understanding and understanding the Iraqi suffering and their role in providing assistance and exchanging common interests and overcoming difficulties in reaching appropriate understandings. In the future, taking into account the magnitude of the problem and its disastrous consequences for the future of the peoples of the riparian countries.

الكلمات المفتاحية / إشكاليات ، المياه ، الآفاق ، العلاقات العراقية-التركية ، تحرير الموصل

المقدمة

المياه هي أهم مورد على الإطلاق بالنسبة إلى البشرية، فهي تقترن بجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يضطلع بها الإنسان، وهي ركيزة الحياة على سطح الأرض، ويمكن أن تكون عاملاً يعزز أو يعرقل التقدم الاجتماعي والتكنولوجي، كما يمكن أن تكون مصدراً للرفاه أو البؤس، أو سبباً للتعاون أو التنازع، وتشكل المياه إحدى العقد الصعبة في العلاقات العراقية التركية إذ أثرت وستأثر في رسم مسارات هذه العلاقات مستقبلاً كون العراق وبفعل عوامل طبيعية وداخلية وخارجية مقبل على أيام عصيبة فيما يخص رصيده المائي المرتبط بأمنه الغذائي ولاهية هذا الموضوع جاء اختيار موضوع هذه الدراسة التي وزعت مادتها العلمية على ثلاث محاور رئيسية : تناول الأول تتبع المسار التاريخي للعلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها وخصص المحور الثاني لبحث الاتفاقيات العراقية حول المياه وأثر المشاريع المائية التركية على العلاقات بين الدولتين أما المحور الثالث فقد بحث مشكلة المياه وأثرها في مستقبل العلاقات العراقية التركية هذا فضلاً عن المقدمة والخاتمة وأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، واستعان الباحث بالمنهج التحليلي الذي يتطلب الولوج في أعماق الظاهرة موضوع الدراسة لمعرفة أسبابها ودوافعها وما تؤدي إليه، وعزز ذلك التوجه بالمنهج التاريخي الذي ساعد في فهم وتحليل مشكلة الدراسة .

أولاً / أهمية الدراسة :

تعد الموارد المائية من المرتكزات الأساسية وأحد أهم المتطلبات لإدامة الحياة الإنسانية واستمرارها، تؤدي دوراً رئيسياً بالتنمية بكافة جوانبها ولا سيما التنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن المائي، كما لها أهمية كبيرة في إية استراتيجية دولية مقبلة وفي

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

إعادة توزيع خارطة القوى السياسية في المنطقة بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هي القوى الإقليمية الجديدة والمؤثرة من الناحية السياسية والاقتصادية، وعليه ازدادت حدة الازمة الغذائية التي تتطلب وضع المزيد من الحلول بين الدول المعنية بمشكلة المياه سواء كانت دول المنبع ام دول المصب .

ثانياً / إشكالية الدراسة : لاشك ان مفهوم الامن المائي أصبحت له خططه الخاصة على مستوى دوائر التخطيط والاستراتيجية في البلدان التي تسعى الى إشاعة الامن والاستقرار على المستويين القريب المنظور والبعيد المدى، لذا فان الأمن المائي يسهم في تكريس السيادة الوطنية للأمن القومي الشامل، ومنطقيا جدا تكون هناك علاقة وطيدة بين الامن المائي من جهة والاستقلال السياسي والاقتصادي من جهة أخرى، ومن هنا فان تفعيل التعاون العراقي التركي اصبح من ضروريات مواجهة الازمات المستقبلية.

ثالثاً / فرضية الدراسة : انطلقت فرضية الدراسة من أساس يرى ان مشكلة المياه مستقبلا ستكون اكثر تعقيدا" مما مرت به من إشكاليات خلال العقود الخمسة الماضية، وان مستقبل العراق المائي في حوضي دجلة والفرات سوف يتأثر بدرجة كبيرة جدا اذا ما استمرت السياسات المائية (لدولة المنبع) على شكلها الحالي، وعلى هذا الأساس وضع الباحث الأسئلة الآتية لإسناد فرضية الدراسة :

– ما حدود آفاق تعامل تركيا مع الحكومة العراقية بموضوع المياه ما بعد داعش .

– ما الإجراءات المتوقعة ان تتخذها الحكومتان العراقية والتركية في حسم ملفات المياه المشتركة.

– ما حدود تأثير ازمة المياه المقبلة على استقرار المنطقة وأمنها في ظل المتغيرات الحالية وانعكاساتها على مستوى العلاقات بين البلدين مستقبلا .

توطئة: مفهوم الأمن المائي وابعاده

تعد المياه من أهم مكونات الإنسان العضوية ككائن حي، ومن أهم مرتكزات حياته الاجتماعية، والمياه حاجة بيولوجية ضرورية لحياة الانسان إن بشكل مباشر من خلال الشرب، أو غير مباشر في الزراعة وتربية الحيوان اللازمين لغذائه، كما أن أكثر من ثلثي جسم الانسان نفسه يتكوّن من الماء، ويحتاج الناس إلى المياه بقدر حاجاتهم إلى الأوكسيجين إذ بدونهما لا يمكن أن تكون حياة ، ويعرف الأمن المائي بانه: عبارة عن كمية المياه الجيدة والصالحة للاستخدام البشري المتوافرة بشكلٍ يُلبّي الاحتياجات المختلفة كماً ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير ويُمكن تحقيق ذلك من خلال حسن استخدام الموارد المتاحة من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، بالإضافة إلى تنمية موارد المياه الحالية، ثمّ البحث عن موارد جديدة.¹ وهناك من يرى ان الامن المائي يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كماً ونوعاً مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير سلبية من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة على تنمية موارد المياه الحالية ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، وهذا المفهوم يربط بين الأمن المائي وبين ندرة المياه. ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي؛ فكلالهما يؤدي إلى بعضهما البعض، يكون الماء هو في الأساس غذاء، ونقص كميات المياه الصالحة لاستخدام البشر يؤدي للإضرار بالأمن الغذائي والأمن القومي للدول نتيجة اعتماد الأفراد والمؤسسات على المياه في جميع الأعمال.²

1الامن المائي في البلدان النامية في القرن 21، كليب سعد كليب، 2010، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد(73) تموز، ص58 .

2 الامن المائي الأردني التحديات والاختار ، عطا فهد عبدالرحمن المناصير ، 2012رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ، ص 5

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

وعرّف المنتدى العالمي الثاني للمياه عام 2000، والذي عُقد في هولندا تحت شعار: "الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين" أن "الأمن المائي من مستوى المنزل إلى المستوى العالمي، يعني أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفي من المياه الآمنة بتكلفة يستطيع تحمّلها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان التأكيد على أن البيئة الطبيعية محمية ومعزز¹.

أما منظمة الشراكة العالمية للمياه (GWP) فتزى في الأمن المائي بأنه سلعة عالمية إذ إن عالمنا يتمتع بالأمن المائي هو العالم الذي يجمع بين كلّ من الاهتمام بالقيمة الجوهرية للمياه ومجموعة كاملة من استخداماته اللازمة لبقاء الإنسان ورفاهيته، كما أن مثل هذا العالم يُسخر قوّة الماء الإنتاجية ويقلّل من قوّته التدميرية، إنه عالم ينعم فيه كل شخص بما يكفي من المياه الآمنة، وبأسعار معقولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، وهو عالم تتم فيه حماية المجتمعات من الفيضانات، والجفاف، والانفجارات الأرضية، وانجراف التربة، والأمراض التي تنقلها المياه² ويمكن من خلال ما تقدم التوصل الى ان مفهوم الامن المائي هو محاولة الحفاظ على الرصيد المائي المتوفر وضمان استدامته مستقبلا واستخدامه بالشكل الأفضل وعدم تلويثه وترشيد استخدامه في كافة الأغراض والسعي المتواصل نحو البحث عن مصادر مائية جديدة.

وهذه النظرة تتفق مع الإعلان الذي أطلقته لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي نصّ على أن "حق الإنسان في المياه يجب أن يكفل للجميع إمكان الحصول على المياه بشكل كافٍ وآمن ومقبول وبسعر مناسب مع القدرة على الوصول إليها وذلك لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي، ويصبح الحصول على المياه وفق هذا المنطق حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان، إذ "أنّ التمسك بالحق الإنساني في المياه هو غاية في حد ذاته ووسيلة لاستنهاض حقوق أكثر شمولاً وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي غيره من الوثائق الملزمة قانونياً، بما في ذلك الحق في الحياة والتعليم والصحة والسكن اللائق³.

المحور الاول / المسار التاريخي للعلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها

مرت العلاقات الدولية بمراحل مختلفة بين التعاون والتنافس والصراع بحسب ما تتأثر به من متغيرات داخلية وخارجية وترتكز عليه من عوامل تتحدد وفقها طبيعة هذه العلاقات بين السلب والإيجاب، وهذا الأمر ينطبق على العلاقات العراقية التركية وما تمر به من مراحل مختلفة، والعلاقات العراقية التركية تأثرت بمجموعة من العوامل يُشكل بعضها محفزات للتطور الإيجابي والآخر كان كاجأً أو سبباً في توترها، كما أن هذه العلاقات ليست بمعزل عن التأثير والتأثير في محيطها الإقليمي والدولي حاضراً ومستقبلاً، وفي ضوء التقارير الاستراتيجية بخصوص مستقبل المياه التي تؤكد ان هناك بؤادر ازمة مائية كبيرة سيشهدها العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط وبضمنها العراق، فإن تركيا سيكون لها موقف من تلك الازمة، وعلى الرغم من خصوصية روابط التاريخ والدين والثقافة بين العراق وتركيا، إلا أن التطورات المعاصرة في العلاقات بينهما أتسمت بالتمييز تارة والفتور تارة أخرى وتمثل هذه المتناقضات في العلاقات بين الطرفين تراكمات السياستين: الخارجية والداخلية لكلا البلدين منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة (عام 1923)، مروراً بالحروب والازمات التي واجهها طيلة العقود الخمسة الماضية، وكان لتركيا فيها مواقف سياسية متباينة، وذلك نتيجة لانعكاس اتجاهات مراكز صنع القرار في تركيا.

من خلال متابعة تطورات العلاقات التركية - العراقية يمكن وصفها بأنها غير مستقرة وذات طبيعة متقلبة لما مرت به من مدٍ وجزرٍ عبر مراحلها المختلفة فمرحلة تشهد تعاون وأخرى فتور وغيرها توتر ثم تعود للوئام مرة أخرى وهكذا، فإذا عدنا الى ما بعد إعلان تأسيس

1 Global Water Partnership (GWP), Towards Water Security Framework for Action (Stockholm, Sweden: Global Water Partnership, 2000)

2 Global Water Partnership, "Increasing Water Security Development Imperative," Perspectives Paper, 2012, (www.gwp.org www..gwptoolbox.org

3 تقرير التنمية البشرية للعام 2006، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص3

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

الدولتين العراقية 1921 ، والتركية 1923 ، سنجد أن عقد العشرينات شهدت فيه العلاقات بين الدولتين مشاكل عدة منها عدم حسم قضية الحدود المشتركة بينهما ومطالبة تركيا بولاية الموصل، إلا أن هذه المشاكل سرعان ما تم تجاوزها في مرحلة توافق منذ بداية عقد الثلاثينات إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وتأثرت العلاقات التركية – العراقية بالمتغيرات الإقليمية والدولية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط والعالم ومنها الانقسام الدولي الذي خلفته أجواء الحرب الباردة وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" وتأسيس حلف بين تركيا والعراق عام 1952م، ليكون نواة ميثاق بغداد عام 1955 الذي انضمت إليه بريطانيا وإيران وباكستان فيما بعد، وانتهت هذه المرحلة عقب تغيير نظام الحكم في العراق عام 1958م، وما تبعه من إعلان تركيا نيتها التدخل العسكري في العراق لإعادة النظام الملكي ثم تراجع، وما لحقه من اصطفاة العراق إلى جانب الاتحاد السوفيتي بحيث مرت العلاقات التركية – العراقية بمرحلة توتر في هذه الحقبة¹ ، وشهد عقدا السبعينات والثمانينات عهد جديدا في العلاقات التركية – العراقية قائمة على اساس ازدياد رغبة الطرفين في التعاون بعد تقلص عوامل الاختلاف التي شهدتها المرحلة السابقة وبناء عليه تحسنت هذه العلاقات وبشكل خاص في الثمانينات إبان الحرب العراقية – الإيرانية ، ثم انتكست العلاقات مرة أخرى أثناء وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 واشترك تركيا فيها² . إلا ان هذه العلاقة شهدت نوع من الانفتاح الاقتصادي التركي على العراق لا سيما في نهاية عقد التسعينات وانفتاح سياسي تمثل برفض تركيا لشن أي حرب على العراق .

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتغيير النظام السياسي فيه وما لحقها من تطورات دخلت العلاقات التركية العراقية مرحلة جديدة من عدم الاستقرار والتقلب في المواقف من كلا البلدين وظهور بوادر الاختلاف في وجهات النظر حول القضايا العالقة بينهم (القضية الكردية ، تصدير النفط ، العلاقات الإيرانية العراقية ، ملف المياه ، .. الخ) ، إلا أن العلاقات بينهما شهدت تحسناً ملموساً بلغ ذروته بالاتفاق على تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2008 ، وتوقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم في أكتوبر/ تشرين الأول 2009 ، في الجوانب الأمنية والاقتصادية والطاقة وغيرها³ . ولكن علاقات بغداد وانقرة عادت وتوترت مرة ثانية لا سيما في الجانب السياسي منها عندما اتهمت الحكومة العراقية السابقة برئاسة نوري المالكي تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وعلاقتها المتنامية مع إقليم كردستان، وبالمقابل اتهمت الحكومة التركية حكومة المالكي بالطائفية وإقصاء وتهميش عدد من مكونات المجتمع العراقي ، وبعد انتخابات عام 2014 وتشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة حيدر العبادي وفي ظل توجه متبادل لترميم العلاقات الثنائية بين الدولتين تم الاتفاق على تبادل الزيارات الرسمية وتوجه لتطوير العلاقات في مجالات الطاقة والاقتصاد والأمن ولا سيما عرض الحكومة التركية لتقديم مساعدات عسكرية في مجالات التسليح والتدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية⁴

1 الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، خضير عباس الندوي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89(جدة)، مركز الخليج للأبحاث ، 2012 ، ص 62-63 .
2 الأمن التركي والشرق الأوسط ، شادي ارغوفنتش مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 26 ، المجلد 7 ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ربيع 1996) ، ص 2-4

3 ، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي الى ضعفها مع بغداد ، سونر جاجايتاي وتايلر إيفانز ، متاح على الرابط :

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdistan-up-baghdad-down> (2016/1/24)

4: مستقبل العلاقات التركية العراقية وانعكاسها على دول الخليج والمنطقة العربية ، مثنى فائق العبيدي، 2016 مجلة آراء حول الخليج ، العدد (105) يناير ، ص 86-87 .

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

وبعد احتلال داعش لمساحات واسعة من الاراضي العراقية وفي مقدمتها محافظة نينوى هذا الامر اجبر الحكومة العراقية على تركيز جهودها بمكافحة نشاطات هذا التنظيم وتحرير اراضيه من برائته ، الا ان هذه العلاقات عادت وتأزمت مرة اخرى نهاية عام 2015 ، على إثر دخول قوات تركيا إلى معسكر بعشيقية في محافظة نينوى شمال العراق ولم تحسم تلك القضية لحد الان.

وقمة عوامل اساسية تتحكم في سياسة التركية ازاء العراق ما ينعكس تأثيرها على العلاقات بين البلدين وهي القضية الكردية وتداعياتها على مستقبل الاستقرار السياسي في تركيا ومستقبل الاقلية التركمانية والمصالح الاقتصادية التركية في العراق وعلى المستوى الاقليمي والدولي ولاسيما ما يرتبط بالوجود الامريكى، فثمة متغيرات لها دور فاعل في مسار العلاقات بين البلدين منها : 1. المتغيرات الدولية واثرها في تعميق الدور التركي في الرؤية الأمريكية. 2. الرؤية التركية للعراق ما بعد الاحتلال وفيها تتجسد العوامل الاساسية التي تتحكم في السياسة التركية . 3. الرؤية الأمريكية للدور التركي في الشرق الاوسط بعد الاحتلال .¹

وتعد قضية المياه من أبرز الملفات الشائكة التي تعترض طريق العلاقات العراقية التركية، وبقي هذا الملف مفتوحاً بين تركيا وجارتها العراق وسوريا منذ حوالي نصف قرن، فالمفاوضات حول مياه نهر دجلة والفرات تتوالى، وأضحت المياه مشكلة قائمة بين تركيا وسوريا والعراق وسيكون لها منعطف آخر بعد المتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد القضاء على عصابات داعش وتحرير مدينة الموصل . ومن بديهيات العلاقات الدولية سعي كل الدول الى أن تنتهج سياسة تحقق مصالحها، وتضمن أمنها، وحماية حدودها ، وتركيا والعراق الجاران لا يخرجان عن هذا الوصف ولا سيما وان البلدين يمتلكان تاريخ مشترك، ومصالح متبادلة فرضت ضرورة التعاون لا الصراع في مسائل كثيرة لذلك تأثرت علاقات البلدين بمجموعة من المحددات منها الآتي:

1- حدود الجوار الجغرافي

يتمتع كل من العراق وتركيا بموقع جغرافي متميز زاد من الأهمية الاستراتيجية لكل منهما، إذ لم تأت أهمية العراق الجيوستراتيجية من الموقع الجغرافي فقط، بل من التركيبة السكانية التي يتميز بها، والقدرات البشرية والعسكرية أيضاً، كما يرتبط العراق وتركيا بحدود مشتركة تبلغ (380 كم) ، مما شكل أهمية أمنية كبيرة لتركيا، وتحدي كبير في الوقت نفسه، لأنها تعد من أكثر الحدود غير المستقرة، فضلا عن أن أهمية العراق جاءت من أهمية المنطقة التي يوجد فيها، وهي منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية للقوى الكبرى، بما تمتلكه من مؤهلات جيوبوليتيكية واقتصادية، وأهمية خاصة في الاستراتيجيات الدولية ، بسبب تميزه بثرواتها وموقعها الاستراتيجي المهم، فمنذ القدم ثمة دول عمدت الى السيطرة، والنفوذ على هذه المنطقة الحيوية .² وجعل هذا الموقع العراق في نقطة الاحتكاك المكاني والزمني بين ثلاث حضارات كبرى هي : العربية والفارسية والعثمانية، كما أن جغرافيته حتمت عليه أن يقع أيضاً على حدود منطقة انقسمت خلال القرن العشرين من الناحية السياسية بين اللواء للغرب والعداء له، كما فرض عليه أن يكون واحداً من القوى الفاعلة في المنطقة، مما أثار عليه مشكلات جغرافية وبشرية واقتصادية عدة مع قوى إقليمية أخرى ومنها تركيا اذ تبلورت حول قضايا رئيسة منها قضايا الموصل - كركوك، وقضية الاكراد، فضلا عن قضية المياه .³ وانعكست أهمية الموقع الجغرافي لتركيا على أداء دورها ووظائفها في المحيط الاقليمي عن طريق

1 مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة ، عاطف لافي مزوك، 2009 ،المركز العراقي للبحوث والدراسات ،بغداد ، ص152

2 العراق في الادراك الامريكى لأمن الخليج العربي : رؤية، مستقبلية ، فكرت نامق العاني، 2007،بغداد، دراسات عراقية، العدد(7) ، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد(7) ، ص 85 .

3 القيود الاقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق، إبراهيم نوار، 1995، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، ص 157 .

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

فاعليتها في النظام الشرق الاوسطي ودورها في المحيط الدولي، لذا فهي تسعى الى تنشيط هذا الدور أزاء المنطقة، وبهذا فالموقع الجغرافي لتركيا من خلال اطلالتها على البحر المتوسط، وحاجتها الى نفط الخليج في تطوير دورها الاقليمي في النظام الشرق اوسطي الجديد انعكس على علاقاتها بالبلدان العربية، ومنها : العراق، وهكذا أصبح لموقع الجوار الجغرافي التركي العراقي أهمية في التوجه التركي نحو منطقة الخليج العربي، اذ ان العراق يعد اقصر طريق تجاري بين تركيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي¹.

2. المحددات التاريخية

في المجال التاريخي بين البلدين هناك جملة من الاحداث التي تفسر الكثير من توجهات السياستين التركية والعراقية في الوقت الحاضر اذ ان التاريخ السياسي الحافل بين البلدين والعقد التي اصابته هذا التاريخ لازالت تلقي بظلالها على علاقة البلدين اذ ورثت الدولة التركية الحديثة الدولة العثمانية التي سيطرت على مساحات واسعة من المنطقة العربية واستمرت هذه السيطرة قرابة الأربعة قرون ، ثم جاءت الدولة التركية المعاصرة التي أسسها مصطفى كمال اتاتورك وتحددت مشكلات عدة بين البلدين منها قضية الموصل وفي مرحلة لاحقة القضية الكردية فضلا عن قضية المياه والحدود من أهم القضايا العالقة بين الحكومتين : التركية والعراقية، والتي لازالت الى الان تؤثر في طبيعة رسم مسارات العلاقات بين الطرفين. ويأتي نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجًا يلفت الانتباه، ليس لما ينص عليه نظريًا وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن ينتجها فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي، بعد أن أصبحت هذه التجربة تمثل النموذج الذي يركز على ثلاث قيم، هي : الديمقراطية والعلمانية والاسلام.²

3. المحددات الاستراتيجية

مثل صعود حزب العدالة والتنمية بعد عام (2002) ، أحد التحولات المهمة في قضايا منطقة الشرق الأوسط والمؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة، كون تركيا تتشارك مع العرب عمومًا، والعراق وسوريا خصوصًا، بقواسم مشتركة ،منها عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية – كما ذكرنا – وبموجب هذا الصعود فإن تركيا يمكن أن تؤدي دورًا هامًا في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية، ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي، ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة، لا سيما أن منطقة الشرق الاوسط واجهت خلال السنوات العشرة الاخيرة (2003-2013) جملة من المشكلات والأزمات التي أملت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي ، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، وأصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية على الصعيد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبموجب هذا التوجه نجحت تركيا في اقامة أوسع شبكة علاقات إقليمية. ونجح الحزب وقادته (اردوغان، وغول، واوغلو)، في دفع تركيا نحو الارتقاء الاقليمي والدولي، عبر تعزيز قوتها الناعمة ، وجعلها إنموذجًا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود، مثل: العمق الاستراتيجي، ودبلوماسية تصفير المشكلات بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة، ويجعلها تؤدي دور اقليمي فاعلا ، لكن وقوع العراق تحت الاحتلال الأجنبي، وما حصل من تطورات في الموقف التركي إزاء النزاع الفلسطيني الاسرائيلي قد أراح قضية المياه قليلا إلى الورا بعد تصاعد الآمال بدور تركي في القضايا العربية في ظل الضعف الذي ينتاب العمل العربي المشترك. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في مسيرة العلاقات العراقية التركية يأتي في مقدمتها العامل الاقليمي الضاغط بشدة لا سيما في هذه المرحلة التي تشهد تصاعد وتيرة التحديات الامنية والاقتصادية في منطقة الشرق

1 النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2014)، فرح عبد الكريم، 2014 ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الاوسط ، الأردن ،ص103 .

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

الوسط. ولاشك ان التحوار الجغرافي والتنافس التاريخي بين بلدين كبيرين بحجم تركيا والعراق انتج فضاء واسعا للتنافس والتعاون في ان واحد اذ عد التوجه السياسي والاستراتيجي التركي نحو العراق ناجم عن الاستجابة لتحديات الموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة بما كمصدر تهديد لأمنها القومي او كمجال للحركة والنفوذ الاقليمي او لإقامة علاقات اقتصادية.¹ ويمكن تأشير جملة عوامل إقليمية ودولية تؤثر في مسار العلاقات العراقية التركية منها:

- العلاقات التركية مع حكومة إقليم كردستان / بالرغم من الرفض التركي لقيام إقليم أو إدارة ذاتية للأكراد لعقود طويلة إلا أن التحولات الداخلية والإقليمية أسقطت هذا الرفض التركي وبدأ التحول الكبير في تعامل تركيا مع إقليم كردستان العراق منذ عام 2008م، وبدأ الاتصال الرسمي بين المسؤولين الأتراك والزعامات الكردية العراقية الذي أسس لعلاقة رسمية بين تركيا وكردستان العراق على مختلف الصعد وفي مقدمتها الاقتصادية وحقل الطاقة، وفتحت تركيا قنصليتها في أربيل عام 2011. ليتم إبرام العديد من الاتفاقيات في مجال الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري حتى عُد إقليم كردستان من أهم شركاء تركيا التجاريين، وهذا الانفتاح لم يأت من فراغ بقدر ما كان مشفوعاً بعدة أسباب أهمها محاولة تركيا الاستفادة من أكراد العراق في مواجهة وتحجيم حزب العمال الكردستاني المتواجد في المناطق الحدودية مع العراق وإيران، فضلاً عن الرغبة المتبادلة في تأمين المصالح الاقتصادية .

بيد أن هذه العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان أثرت سلباً على العلاقات التركية - العراقية في ظل الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم من جهة، ومن جهة ثانية لا يمكن عد الاتفاق بين تركيا وإقليم كردستان لا سيما في مجال مد أنابيب النفط من الإقليم بصورة مستقلة ومن دون إشراك الحكومة العراقية في العملية خياراً واقعياً وقانونياً، إذ تقتضي المصالح الاستراتيجية للدولتين أن تتعامل تركيا مع العراق كوحدة واحدة، وفي ظل هذه الاجواء والمتغيرات التي حدثت ولاسيما بعد فشل الاستفتاء الكردي الاخير يمكن ان تكون لقضية المياه دورا أكبر في التفاهات والترتيبات الإقليمية القادمة تنعكس ايجابيا في ايجاد حلول منصفة للجميع ولاسيما العراق المتضرر الاكبر من هذه الازمة.

- قضية حزب العمال الكردستاني، تشكل قضية وجود حزب العمال الكردستاني المناهض لتركيا في بعض مناطق شمال العراق، محورا أساسياً في ترتيبات الأمن المشترك بين تركيا والعراق، يضاف إليها انعكاس التداخيات الأمنية والسياسات التي تشهدها الساحة العراقية على المشهدين السياسي والأمني التركيين، الأمر الذي يؤثر في التعاطي التركي مع ملفات العراق المختلفة، إذ تتعامل العسكرية التركية مع المناطق التي يقطنها الأكراد في شمال العراق وفي جنوب شرق تركيا على أنها ساحة عمليات واحدة تحتوي على عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يجب على تركيا مواجهتهم، وربما ان الوصول الى تفاهات بين الجانبين العراقي والتركي حول قضية حزب العمال الكردستاني يمكن ان يسهم كثيرا في الوصول الى حل منصف لقضية المياه لاسيما وان تركيا تؤكد للمسؤولين العراقيين انها ملتزمة بعودها في منح العراق كميات أكبر من نهر الفرات في مقابل التزام بغداد بمحاربة حزب العمال الكردستاني².

- ورقة الأقلية التركمانية، وتُعد قضية شائكة بالنسبة لتركيا في علاقتها مع العراق، وترى تركيا بأن الأقلية التركمانية في العراق جزءاً من الأمة التركية المنتشرة من أواسط آسيا إلى أقصى غربها، وأن مدينة كركوك تشكل خطأً أحمر إذا ما أقدم أكراد العراق على المطالبة بضمها إلى إقليم

1 بحث مقدم لمؤتمر الاستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، فراقدا داود سلمان، الذي عقد من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، وبالتعاون مع مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام بتاريخ 2017/10/23.

2 ازمة المياه في العراق. التحديات والحلول، احمد حسن علي، 2018، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص13

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

كردستان، ويمكن من خلال وجود هذه الاقلية في العراق ان تفتح آفاق ونوافذ جديدة تسهل التوصل الى تفاهات مرضية لقضية المياه ويمكن للتركمان ان يؤدوا دورا ايجابيا في الدفع بهذا الاتجاه.¹

- العوامل الاقتصادية، وتؤدي دوراً مهماً متعدد الأبعاد في العلاقات التركية - العراقية، وتمثل حاجة متبادلة بين الدولتين، فبالنسبة للعراق تشكل تركيا مدخلاً حيوياً لوارداته التجارية، ومصدراً لمختلف أنواع السلع والبضائع لأسواقه من جهة، ومنفذاً مهماً لتصدير نفطه عبر أنابيب النفط التي تمر عبر الأراضي التركية إلى موانئ البحر المتوسط ومن ثم إلى الأسواق العالمية من جهة أخرى. أما بالنسبة لتركيا فإنها تدرك أهمية تواجدتها في الساحة العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الإعمار والاستثمار وحاجة الأسواق العراقية المستهلكة للسلع والبضائع، وتعمل مئات الشركات التركية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والتصنيع والإعمار والزراعة في العراق، وعلى وفق صحيفة حرييت التركية، فإن تركيا تستورد ما يعادل ٦,٩٦ ٪ من النفط الخام من خمس دول هي (العراق بمقدار ٢,٩ مليون طن، وإيران ٩,٦ مليون طن، وروسيا ٢,٣ مليون طن، والكويت ٥,٢ مليون طن، والسعودية ١,٢ مليون طن، وخلال عام ٢٠١٧، انخفضت حصة العراق من ٤١ ٪ إلى ٣٠ ٪ من بين أكبر خمسة مصدري للنفط الخام إلى تركيا، وعلى الرغم من ذلك ما زال العراق المصدر الأكبر لتركيا). ويعدّ العراق الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد كل من ألمانيا والمملكة المتحدة، حيث يستورد العراق (الملابس، المواد الغذائية، والمنسوجات، وصناعات المعادن، ومعدات النقل)، وتشكل السوق العراقية نسبة ٤,٥ ٪ من الصادرات التركية.²

- العامل الأمريكي، تتشاطر تركيا والولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأهداف الأساسية في العراق، وبشكل خاص مسألة الحفاظ على وحدة العراق أو لا يفتتت إلى دويلات على أساس عرقي أو طائفي وأملان بوجود عراق ديمقراطي مستقر، وكلتاها تحبذان وجود حكومة مركزية قوية قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، وبموجب هذا التوافق يمكن للولايات المتحدة الأمريكية رعاية اية اتفاقيات أو تفاهات مستقبلية بين العراق وتركيا تشكل ارضية مناسبة لوضع حلول عملية ومرضية للطرفين تأخذ بنظر الاعتبار تضرر العراق اقتصاديا واجتماعيا من الوضع الحالي لقضية المياه والضغط على الطرفين للتوصل لاتفاق سريع .

- تأثيرات الأزمة السورية، يُشكل تباین موقف كل من العراق وتركيا إزاء الازمة السورية كاجأ في مسار العلاقات التركية - العراقية حينما اصطف العراق إلى جانب نظام الأسد وساندت تركيا قوى المعارضة السورية بشقيها السياسي والمسلح ودعم كل منها الطرف الذي وقف إلى جانبه، فكانت هذه الازمة بما حملته من ملفات معقدة وتداعيات وتأثيرات اقليمية ودولية عاملاً سلبياً في العلاقات بين تركيا والعراق.³ ويمكن هنا حل المشاكل السياسية والامنية العالقة بين دول الجوار ولاسيما تركيا لان بقاء تلك المشاكل وتفاقمها سوف يدفع الجميع الى استخدام كل الوسائل المؤثرة في حل هذه المشاكل ومنها المياه .

ثانياً / الاتفاقيات العراقية التركية حول المياه وأثر المشاريع المائية التركية على العلاقات بين الدولتين

1 عن هذه العوامل ينظر : مستقبل العلاقات التركية العراقية ، مثنى فائق العبيدي ،مصدر سبق ذكره ، ص 88 وما بعدها .

2 ازمة المياه في العراق، احمد حسن علي مصدر سبق ذكره ،ص13 .

3 مستقبل العلاقات التركية العراقية، مثنى فائق العبيدي ، مصدر سبق ذكره .ص89.

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

ابرم العراق وتركيا وسوريا مجموعة من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون على مدى السنوات المنصرمة في محاوله لإيجاد تفاهات لموضوعة المياه، وأرست هذه الاتفاقيات مرتكزات مهمة للتعاون بين تركيا والعراق وسوريا، وذلك بعد أن ترسخت الصفة الدولية للنهرين في أعقاب قيام الدولة في كل من العراق وسوريا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتبرز في هذا المجال الاتفاقيات والمعاهدات الآتية:¹

أ . معاهدة باريس كانون الثاني : 1920 وهي المعاهدة المعقودة بين فرنسا وبريطانيا بصفتها دولتي الانتداب على العراق وسوريا، وتشير المعاهدة إلى تسمية لجنة مشتركة تقوم بدراسة أي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي لتنظيم الري في سوريا من شأنه أن يؤثر في مياه نهر دجلة والفرات عند نقطة دخولهما إلى الأراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني (وثيقة معاهدة باريس 1920 ، المادة الثالثة)

ب . معاهدة لوزان تموز : 1923 وهي المعاهدة التي وقعتها دول الوفاق وتركيا والتي تتضمن مادة خاصة شاملة لموضوع المياه تنص " : عند غياب الأحكام المخالفة، يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي في دولة ما على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم) وثيقة معاهدة لوزان 1923 .المادة 109.

ج . الاتفاقية التركية – العراقية (1946/3/29) : وهي اتفاقية صداقة وقعت بين تركيا والعراق لحق بها بموجب المادة (6) من هذه الاتفاقية ستة بروتوكولات عاجل البند الأول منها تنظيم جريان نهر دجلة والفرات والاستفادة من قبل الدولتين، وأوجبت المادة الخامسة* منها على موافقة تركيا باطلاع العراق على أية مشروعات تقوم بها بما ينسجم مع مصلحة الطرفين كما ورد ذكر الموارد المائية المشتركة بين الدولتين في ملحقين لهذه الاتفاقية هما الملحق الأول والخامس ويتضمن النقاط الآتية .

- 1- تضافر الجهود بين الدولتين بدراسة شاملة للموارد المائية في نهر دجلة والفرات ضمن الأراضي التركية وتبادل المعلومات مع العراق .
- 2- قيام السلطات التركية بدراسة المواقع الخاصة لإنشاء السدود والخزانات وإبلاغ العراق بذلك فضلاً عن إشعاره عن وضعية الأنهار في أوقات الفيضانات .
- 3- تقوم تركيا بأبلاغ العراق خططتها في ما يخص صيانة موارد الثروة المائية في حوضي دجلة والفرات والسيطرة عليهما ويتم ذلك باتفاقية خاصة . وما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تمت بين تركيا (دولة المنبع) والعراق كما هو

1 لمزيد من التفصيل عن هذه الاتفاقيات ينظر :

- النزاع على المياه بين العراق وتركيا ، فرح عبد الكريم ، مصدر سبق فرح ذكره ، ص 94-97 .
- المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، عبد العزيز اشحادة المنصور ، 2000 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 145-146 .
- إسرائيل وحرب المياه القادمة، معد بن خضراء، 1998 ، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ص 118 .
- المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة وتمط العلاقات العربية التركية، داليا إسماعيل محمد، 2006 القاهرة، مكتبة مدبولي ، ص 47-48 .
- مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، رمزي سلامة ، 2001 الإسكندرية، منشأة المعارف ، ص 130

* نصت المادة الخامسة (تقوم تركيا باطلاع الحكومة العراقية بخططها بشأن أقامه وصيانة المنشآت على كلا النهرين أو روافدهما وذلك لغرض تبني هذه المنشآت قدر الإمكان وعن طريق اتفاقية عامة لمصالح كل من تركيا والعراق). أنظر نص المادة الخامسة من البروتوكول رقم 1 بشأن تنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهما الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا لعام 1946.

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

معروف دولة المصب وتجاهلت سوريا (دولة المصب الوسط) التي يجري نهر الفرات مسافة نحو (600) كم في أراضيها، وربما ان عدم دعوة سوريا للاشتراك في هذه الاتفاقية او تبليغها بمضمونها يعد احد الاسباب التي جعلت من احكام هذه الاتفاقية في طي الكتمان لان تنفيذها عمليا يتطلب مشاركة سوريا.

د. المفاوضات الثنائية والثلاثية بين تركيا والعراق وسوريا 1962، جرت مفاوضات عدة بين الدول المتشاطئة الثلاث في نهر دجلة والفرات، وذلك من أجل التوصل لاتفاق حول المياه المشتركة، ولم تتوصل تلك المفاوضات إلى نتائج، وكان من أبرزها: أولاً: مفاوضات سوريا والعراق للمدة 1962-1974 ثانياً: مفاوضات سوريا وتركيا للمدة 1962-1971 ثالثاً: المفاوضات الثلاثية للمدة 1965-1971 رابعاً: بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا كانون الثاني 1971، إذ تطرق البروتوكول إلى اتفاق الطرفين على إجراء المشاورات عند قيام تركيا بمليء خزان كيبان، وذلك بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات مليء خزان الحبانة.

هـ. محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني كانون الأول: 1980 جرى توقيع هذا المحضر في العاصمة التركية أنقرة بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه سوريا عام (1983) واختص الفصل الخامس منه بقضية المياه الإقليمية، إذ اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة. ووافق الطرفان على عقد اجتماع للجنة الفنية المشتركة خلال شهرين من تاريخ توقيع المحضر لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه وبشكل خاص نهر دجلة والفرات، ومع انقضاء الموعد المحدد حالت تركيا دون انعقاد اجتماع اللجنة المذكورة

و. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا: 1987 وقع الطرفان على هذا البروتوكول الذي يقضي بالزام الجانب التركي بتصريف معدل سنوي من مياه نهر الفرات يزيد على (500) م³/ثانية على الحدود التركية السورية، وذلك خلال مدة إملاء سد أتاتورك وإلى حين التقسيم النهائي لمياه النهر بين الدول الثلاث العراق وتركيا وسوريا

ز. الاتفاقية المؤقتة بين العراق وسوريا نيسان: 1990 حددت هذه الاتفاقية حصة العراق من مياه نهر الفرات بنسبة (58%) من المياه الواردة عند الحدود التركية السورية، وحصة تركيا بنسبة (42%) منها، وذلك إلى حين التوصل إلى اتفاقية ثلاثية نهائية بشأن تقسيم مياه نهر الفرات مع تركيا. وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة أكثر من عقدين من المباحثات بين الطرفين وبمبادرة عراقية، وكانت تهدف لوضع أرضية مشتركة لموقف عراقي سوري في المفاوضات مع تركيا.

لكن ما ورد في هذه الاتفاقيات لم يجري الالتزام به من قبل تركيا وسوريا إذ قامت السلطات التركية بإنشاء مشاريع حديثة في حوضي دجلة والفرات (مشروع جنوب شرق الأنابول) ويضم هذا المشروع (13) مشروعاً رئيساً و(7) مشاريع تقع على حوض الفرات و(6) مشاريع تقع ضمن حوض دجلة ويضم كل مشروع من هذه المشاريع عدد من السدود للإرواء وتوليد الطاقة الكهربائية، وقامت سوريا هي الأخرى بالتخطيط لاستغلال نهر الفرات عن طريق إنشاء مشاريع جديدة تضم سدود تخزينية عدة وتوليد الطاقة الكهربائية وإرواء أراضي جديدة بعد استصلاحها وهذه الأمور عقدت المشهد بين الاطراف وزاد من حالة الشك التي بدأت وتبرته تصاعد شيئاً فشيئاً الامر الذي يدخل العلاقات بينهما في نفق مظلم.

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

انطلاقاً من هذه الرؤية شرعت الحكومة التركية بأنشاء العشرات من المشاريع الاروائية والخزنية والكهرومائية اذ امتلكت تركيا مشاريع* طموحة وكبيرة لتطوير لكل من دجلة والفرات، لكنها تولي اهتمامها الكبير إلى إنشاء المشاريع التخزينية والكهرومائية عبر إنشاء السدود والخزانات.

وتقوم الرؤية التركية على اساس أن هدف مشاريعها المائية ومنها مشروع جنوب شرق الأناضول لا يحمل أية جوانب سلبية لجيرانها العرب، وإنه يستهدف أساساً تنمية المنطقة من خلال تحسين نظم الري وتوليد الطاقة الكهربائية، من أجل تخليص المنطقة من الفقر وإيصالها إلى مستوى مناطق تركيا الأخرى، كما انها تسعى من خلال إقامة هذه المشاريع المتعددة لإنعاش المنطقة اقتصادياً بهدف إضعاف النوايا الانفصالية للأكراد ولكسب أصواتهم عبر البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، رغم إجماع حوالي (170 ألف مواطن كردي) من سكان المنطقة بسبب انعمار مناطقهم بمياه خزانات المشروع، إذ جرى توطينهم في قرى جديدة بعيدة عن مناطقهم القديمة بغية تشتيتهم وبالأخص التجمعات السكانية التي تؤيد جماعات حزب العمال التركي المحظور¹.

اما وجهة النظر العراقية فتقوم على أساس أن هذه المشاريع تؤثر على الأمن الغذائي العراقي اذ ان تركيا تفكر بالتعامل مع المياه العذبة بوصفها سلعة تصدرها للخارج، وستكون لها أهمية كأهمية النفط ولذلك تسعى للدخول في سوق تجارة المياه وبقوة. ومن هنا يمكن القول، أن المشاريع التركية ستؤثر على مياه نهري دجلة والفرات ومن ثم فإن آثارها ستنعكس بدرجة عالية على اقتصاد دول الحوض الأخرى ولا سيما في القطاع الزراعي، وأن العراق الذي سيتأثر تأثراً كبيراً ويمتد هذا التأثير ليشمل سبع محافظات تقع على حوض النهر و(25) مركز قضاء و(58) ناحية ونحو (400) قرية يسكنها أكثر من (10) ملايين نسمة يعتمدون على نحو رئيس على الزراعة وأن الضرر المباشر من مشروع جنوب شرق الأناضول يكمن في أنه سيعتري آثاراً سلبية على الموارد المائية للعراق من خلال الحقائق الآتية:

* . المشاريع التركية على نهر الفرات : أقامت تركيا على نهر الفرات المشاريع الآتية:

1. سد كيبان أنجز عام 1974. سد قره قاية انجاز عام (1987). 3. سد اتاتورك انجز عام 1990. 4. سد قرقاميش انجز عام 1999. 5. سد بيرجيك : أنجز عام (2000) 6. نفق اروفة انجزت المرحلة الاولى منه عام 1994 وفيه مراحل اخرى .

لمزيد من التفاصيل عن هذه المشاريع ينظر :

- السياسة المائية التركية واثرها على الامن القومي العربي ، عبد الغني محمد عبد العزيز، 2004 رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،الجامعة المستنصرية ، ص 61 وما بعدها .
- المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه ، داليا إسماعيل محمد ،مصدر سبق ذكره ، ص126 .
- المياه في العلاقات العربية – التركية، ناجي علي حرج ، 2012 في محمد نور الدين، (تقدم)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 382.

اما المشاريع التركية على نهر دجلة فهي:

- 1.مشروع دجلة كيرل كيزي : أنجز عام (1997). 2. مشروع باطمان : أنجز عام (1998). 3. مشروع باطمان – سلفان : أنجز عام (1998). 4. مشروع كرزان . 5. مشروع أليسو : وهو من أهم المشاريع على نهر دجلة وبدأت المرحلة الاولى للماء السد في حزيران 2018. 6. مشروع جزر ، ومشروع سهل صلوبي ، وهناك سد ديوه كيجيدي ، فضلا عن ذلك هناك مشاريع إروائية أخرى غير منجزة. عن المشاريع التركية على نهر دجلة ينظر :
- السياسة المائية التركية واثرها على دول الجوار ، حميد فارس سليمان، 2000 ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص71 . وايضا ينظر :
- تركيا تصعيد حرب المياه مع سوريا والعراق ، الدار العربية للدراسات والنشر، 2001 ، (مصر ، الجزيرة ، شارع سليمان أباطة ، كانون أول) ، ص32 .
- 1 الصراع على المياه في الشرق الأوسط، جمال مظلوم وآخرون، 1995 بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ص 84 .

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

1. المشروعات التركية تحجز المليارات من الامتار المكعبة من مياه نهر دجلة والفرات (بحدود 100 مليار م³ وما نسبته 40-50% من مياه نهر دجلة ومن 18 - 34% من مياه نهر الفرات لحاجة مشاريعها المنشأة على النهرين لهذه الكميات تؤثر على حصة العراق وسوريا المائية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفي مجالات الزراعة والصناعة.¹
 2. الإضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية، لا سيما أن العراق يضع خطته بإقامة السدود لتوليد الطاقة على أساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين .
 3. تأثير على نوعية المياه وخصائصها من خلال زيادة الملوحة في المجاري السفلي داخل العراق لنهر دجلة والفرات بسبب راجعات المياه والبالغة 30% في تركيا وفي سوريا (20-30%) وان قلة كمية الغرين - الطين الأحمر التي ينقلها دجلة والفرات، خاصة في موسم الفيضان، نتيجة استئثار تركيا بكميات كبيرة من مياه النهرين، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل خصوبة التربة وظهور بوادر التصحر؛ والتلوث بسبب مياه المرتجعات، لأن الفضلات تعود إلى النهرين دون معالجة مباشرة من مجالات الري في الأراضي التركية ولعدم تدويرها وإعادة خلطها مع مياه النهرين، مما يؤدي إلى زيادة المشكلات الصحية في العراق.²
 4. إن تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول سيكون له تأثير مباشر على دول المصب العراق وسوريا مما يؤدي مستقبلاً إلى فجوة واضرار في العلاقات العراقية التركية السورية .
- ولا بد من أن تنجم عن هذه المشاريع بهذا الحجم والتعقيد أضرار سلبية فالاستخدام المفرط للمياه الذي تتطلبه كل هذه المشاريع التابعة له وما جرى إنشاؤه من البنية التحتية اللازمة، وما تفرضه التغيرات في أعداد السكان وتوجهاتهم ومتطلبات حياتهم، كلها عوامل مؤثرة تأثيراً مباشراً في كيفية استخدام مياه نهر دجلة والفرات، الأمر الذي يفاقم الوضع في العراق ويوجد مشكلات حقيقية في الأمن الغذائي العراقي .
- اما تأثير تلك المشروعات على مستقبل العلاقات العراقية التركية ، فقد زادت من حالة التشابك والتعقيد في ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا، الأمر الذي أدى الى حدوث نقص شديد في كميات المياه الداخلة الى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الانتاج، والاضطرار الى استيراد أكثر الاحتياجات الزراعية ، وذلك الامر يستدعي اقامة اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين.
- ان تبني تركيا سياسة مائية تجاه ما يعرف بالأناضول الوطنية الجارية خارج الحدود مخالفة للقانون الدولي الذي عرف الأناضول الدولية على أنها تلك التي تشترك فيها دولة المنبع ودول المجرى ودولة المصب، الأمر الذي يوجب التشاور فيما بين هذه الدول عند تقسيم الحصص المائية، الا ان هذا الوضع الذي تغير بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، فدخلت سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار حيز التطبيق وبدأت العلاقات بالتحسن وارتبط البلدين اقتصادياً ببعضهما . وكان للعامل الدولي دوره في دعم الموقف التركي في ملف المياه العالق منذ عدة عقود بين تركيا والعراق، إذ تلقت تركيا دعماً دولياً ومساندة كبيرة من الدول الأوروبية والأجنبية الأخرى لتقوية مكانتها في منطقة الشرق الأوسط، وجاء ذلك الدعم وتلك المساندة في قبول الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية لمشروع جنوب شرق

1 مقاسة المياه الإقليمية الدولية في الشرق الأوسط، حسن عامر عباس، 1986، رسالة دبلوم عال غير منشورة، في العلوم العسكرية من كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر، بغداد، ص111

2 فرح عبد الكريم: النزاع على المياه بين العراق وتركيا، مصدر سبق ذكره. ص127-129

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

الأناضول وتمويله والذي يعد أحد أبرز المشاريع التركية المائية التي أوجدت تداعيات على العلاقات العراقية التركية¹ ويمكن ادراج بعض هذه التداعيات ومنها:

أ. تعرض السياسة التشغيلية للموارد المائية التركية مع تلك السياسة لكل من العراق وسوريا، إذ يعيق موقع هاتين الدولتين في أدنى الجرى المائي تنفيذ الخطط التي يتم وضعها، وذلك ناجم عن تحكم تركيا في عملية إطلاق المياه التي يتم السيطرة عليها بعد إنشاء السدود الضخمة التي تتحكم بمياه النهرين بصورة كاملة ووفق السياسة التشغيلية المحددة لأغراض توليد الطاقة الكهربائية والسيطرة على الفيضانات وإرواء مساحات من الأراضي الزراعية.

ب. تتطلب عملية ملء خزانات السدود قبل تشغيلها وفق ما يسمى الخزن الميت أو الساكن، حجز مياه النهر المقام عليه السد لمدة محدودة، الأمر الذي يعرض سوريا والعراق خلالها لأضرار كبيرة قد تنشأ عنها أزمات حقيقية، كما حدث عند ملء خزان كيبان في تركيا عام 1973، والطبقة في سوريا عام (1974) ، وكذلك ما حدث عند تعبئة خزان أتاتورك عام 1990، وما يحدث حالياً من اضرار نتيجة لبدأ ملء سد اليسو على نهر دجلة (2018) وما تتناقله الفضائيات من صور توضح تناقص كبير في مياه النهر في أكثر من موقع في محافظات العراق الامر الذي يندرج بمخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة.

ج. توفر السدود التركية المخطط لها القابلية لاستيعاب معظم مياه الموجات الفيضانية التي يعتمد عليها في ملء الخزانات، وبذلك تكون

لدى تركيا إمكانية حرمان العراق وسوريا وخصوصاً خلال السنوات التي تكون مواردها المائية قليلة من ملء خزاناتها.²

د. يترتب عن إنجاز بناء السدود والمشاريع الإروائية المرتبطة بها من قبل تركيا على نهر دجلة قرب الحدود العراقية، خلق واقع زراعي جديد، وقيام مدن وقرى وحضور سكاني كثيف مصحوباً بنشاط بشري مكثف قرب الحدود، ما يثير مشكلات أمنية فيها. ومن خلال ما تقدم؛ فقد ألفت المشاريع التركية المائية بضلالها على العلاقات العراقية التركية على الرغم من عقد عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين.³ من خلال ما تقدم يلاحظ أن تركيا حاولت عن طريق المفاوضات احاطة مسألة المياه بإطار سياسي من خلال سعيها الدائم لإطالة امد المفاوضات بما يخدم اهدافها في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً / مشكلة المياه وأثرها في مستقبل العلاقات العراقية التركية

ان التنبؤ بمصير العلاقات العراقية التركية شيء صعب اذ ان تاريخ العلاقات بين الطرفين متقلب وغير واضح المعالم رغم ما يجمع البلدين من مشتركات كثيرة هما التقارب الجغرافي ومشتركات والتاريخ الاجتماعي بين الشعبين والمصالح السياسية والاقتصادية المتبادلة بين البلدين الامر الذي يحتم على صانعي القرار في البلدين ان يضعانه في الحسبان ويعملان على انعاش فرص التلاقي وزيادة وشائج هذه العلاقات بدل الانكفاء والقطيعة التي لا نخدم أي منهما وعليهما النظر الى ان تحقيق المصالح المشروعة لكليهما لا يعني بالضرورة الحاق الأذى بالطرف الاخر والنظر الى فرص السلام والامن والاستقرار في أي منهما يخدم الاخر وبهذه الروح فقط يمكن حل مشكلة المياه وضمان استمرار العلاقات بين الدولتين ، اذ تعد أزمة المياه في العراق من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي ولاسيما القطاع الزراعي كون العراق كان وما زال بلد زراعي، وأن حجم مشكلة المياه كبيرة وان لم تظهر واضحة اليوم فإنها سوف تكون عاصفة وخطيرة مستقبلاً ، حتى أن قسماً من الباحثين والمحللين السياسيين يطلقون على الألفية الثالثة بالحقبة المائية ، بدلاً من الحقبة النفطية التي اتصفت بها السنوات السابقة ،

1 المياه مصدر التوتر في القرن 21، محمود ابو زيد ، 1998، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ص127.

2 المياه في العلاقات العربية - التركية، ناجي علي حرج في محمد نور الدين، (تقلم)، العرب وتركيا ،مصدر سبق ذكره ،ص388-389.

3 المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه ، داليا إسماعيل محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص147

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

ويرجع ذلك الى أن الموارد المائية وما ينجم عنها من مشكلات هي من ابرز القضايا التي تواجه العراق حاضرا ومستقبلاً. لذا لا بد أن نعي الخطر القادم بل علينا مواجهته بالفعل ووضع المعالجات اللازمة . ومع ذلك يمكن ان نضع التصورات الحالية المحتملة لحل عقدة المياه التي باتت أكثر تعقيدا ولا سيما محاولة اطراف إقليمية ودولية التدخل وإبقاء الازمة دون حلول مرضية . وهذه السيناريوهات المتوقعة الآتية هي :

اولا / استمرار خطوات التعاون / هذا الامر مرجح لعدة اسباب منها الآتية:

العوامل الاقتصادية / تؤدي هذه العوامل دوراً مهماً ومتعدد الأبعاد في العلاقات التركية – العراقية، وتمثل حاجة متبادلة بين الدولتين، فبالنسبة للعراق تشكل تركيا مدخلاً حيويًا لوارداته التجارية، ومصدراً لمختلف أنواع السلع والبضائع لأسواقه من جهة، ومنفذاً مهماً لتصدير نفطه عبر أنابيب النفط التي تمر عبر الأراضي التركية إلى موانئ البحر المتوسط ومن ثم إلى الأسواق العالمية من جهة أخرى. أما بالنسبة لتركيا فإنها تدرك أهمية تواجدها في الساحة العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الإعمار والاستثمار وحاجة الأسواق العراقية المستهلكة للسلع والبضائع، وتعمل مئات الشركات التركية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والتصنيع والإعمار والزراعة في العراق. والعراق يعد الان سوقا رائجة للبضائع التركية من ناحية كما ان الإيرادات التي يدرها مرور النفط العراقي عبر الاراضي التركية الى ميناء جيهان تقدر بحوالي 9 مليار دولار سنويا فضلا عن امكانية الاستثمارات المستقبلية والتوسع الاقتصادي المتوقع في العراق على المدى المنظور وتأثير ذلك في التجارة الخارجية التركية وما لهذا من اثار محمودة على مجمل معدل النمو الاقتصادي ومعدلات التبادل التجاري ميزان المدفوعات التركي¹. كما ان تفعيل اتفاقية المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا وما يمثله ذلك من تطور للعلاقات الثنائية بين الدولتين يمكن ان يسهم في زيادة اواصر ووشائج التعاون في مجالات اخرى في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة والدراسات التخصصية في التعليم العام والعالي بين البلدين وهذا الامر يفتح الابواب على مصراعيها امام فرص التكامل المستقبلي بين البلدين لاسيما وان الامكانيات والعوامل اللازمة لذلك متوفرة لكن ينقصها ارادة القرار السياسي الذي يمكن يفعل كل ذلك، ومما يرجح هذا الاحتمال ايضا انتهاز الحكومة العراقية لسياسة متوازنة مع الدول الاقليمية وعدم الميل لطرف على حساب طرف اخر وهذا الامر سيرسل رسائل اطمئنان ايجابية لدول الجوار لاسيما ان السياسة العراقية القادمة قائمة على اسس التعاون والبحث عن السلام وعدم التدخل في شؤون الغير وبعد اتحائه صفحة الارهاب الاسود الذي اراد ان يحل الخراب والدمار والتخلف في اراضيه وهو مقبل على الانفتاح والاعمار والبناء واعادة ترميم ما تركه هذا الارهاب من آثار نفسية ومادية على الشعب العراقي ، كما ان حصول ضغط أمريكي على كل من تركيا والعراق لقيام علاقات متوازنة بين الطرفين كون الولايات المتحدة الأمريكية طرف مؤثر على العراق وحليف تركيا وتسعى لتطوير علاقة حلفائها من شأنه هو الآخر ان يسهم في تطوير تلك العلاقات ودفعها الى امام ، وكل ذلك سيسهم ويدفع باتجاه التوصل الى حلول منصفة وعادلة لإشكاليه المياه اذ ان تعميق فرص الاستثمار الاقتصادي بين البلدين سيسرع في حل هذه الازمة بين البلدين .

الامن / ستدفع الحاجة المتبادلة لكل من تركيا والعراق ولا سيما في مجال الأمن ومكافحة الارهاب إلى تطوير العلاقات التركية العراقية كون هذا المجال يشكل حاجة ماسة لكل منهما تجاه الآخر. لا سيما في ظل الأزمة الأمنية العراقية ومواجهة الإرهاب وتوجه تركيا لمواجهة حزب العمال الكردستاني الذي تعده تركيا منظمة إرهابية وان تفعيل التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدولتين يمكن ان يسهم ويساعد في توفير بيئة آمنة لحركة رؤوس الاموال والتبادل الاقتصادي الذي يقوي من فرص الوصول الى تفاهات سريعة لكثير من الاشكاليات والعقد ومنها اشكالية المياه .

1 مستقبل العلاقات التركية العراقية ، مثنى فائق العبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 89-90.

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

ثانياً: استمرار الوضع على ما هو عليه/ يفترض هذا المشهد استمرار العلاقات التركية – العراقية على ما هي عليه في الوقت الراهن في المستقبل دون تراجع أو تطور، وهذا المشهد يبدو ضعيفاً في ظل تطورات وأحداث متسارعة تشهدها منطقة الشرق الأوسط قد تعصف بالمنطقة وتحدث تحولات كبيرة في وقت قصير.

ثالثاً: الصراع والتراجع/ يفترض هذا تراجع العلاقات التركية العراقية في حال تحقق عدد من المعطيات، أهمها:

- 1- ازدياد شدة التباين في مواقف تركيا والعراق إزاء العديد من القضايا الداخلية والاقليمية المشتركة الأمر الذي يتسبب بتدهور العلاقات بين الدولتين¹
- 2- تشكل علاقة تركيا مع إقليم كردستان عاملاً مؤثراً في مسار العلاقات بين تركيا والعراق فيما لو بقيت الخلافات مستمرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم من جهة، والتعامل التركي مع حكومة الإقليم خارج رضا وموافقة الحكومة الاتحادية العراقية من جهة أخرى.²
- 4- تؤثر الاستقطابات الاقليمية التي تشهدها المنطقة سلباً على العلاقات التركية – العراقية وتفرض عليها التراجع في حال استمرار انضمام العراق إلى التحالف الرباعي واستمرار انضمام تركيا إلى التحالف الإسلامي كون كل تحالف منها موجه بالضد من الآخر.
- 5- تدخل تركيا في العراق بحجة محاربة الإرهاب أو دعم أطراف معينة على حساب أخرى دون موافقة الحكومة العراقية، لا سيما في ظل وجود قوات تركية في معسكر بعشيقه قرب مدينة الموصل، وقد يكون هذا المشهد في ظل المعطيات الراهنة أكثر تحقّقاً على المدى القريب إذا استمرت عوامله بالبقاء، وهذا الأمر ربما يعرقل الوصول الى تفاهات مهمة في قضية المياه بل ويصرف النظر عن تداعياتها وآثارها على التعاون الاقتصادي المتنامي بين العراق وتركيا.

الخاتمة

تمثل المياه أحد أبرز الأزمات التي تؤثر في طبيعة العلاقات بين تركيا والعراق وقد تجلّى ذلك في تنامي حالة عدم الثقة المتبادلة بين العراق وتركيا خلال المدة ما بين 2003 والى الان نتيجة الاتجاهات التي تسير عليها تركيا المقلقة للعراق التي جعلت من الفائض المائي الذي يتوافر لديها يصبح موضوع الإشكالية بينها وبين العراق، إذ أرادت تركيا التركيز على مقولة التعاون الإقليمي في توزيع كميات المياه لأجل اسقاط الحقوق التاريخية للعراق بهذه المياه ومن أجل تعزيز السيادة التركية على هذه الثروة المشتركة والانفراد الكلي باستثمارها، حتى أصبحت مواقف تركيا تظهر سياسة الأمر الواقع على مجرى نهري دجلة والفرات، مع الإصرار على رفض قسمة المياه بدون سند قانوني، مما عرض علاقات البلدين للتوتر الذي أخذ يتصاعد إلى حد تفجير الأزمات والتلويح باستخدام سلاح المياه. لكن العلاقات العراقية التركية شهدت تقلبات وأزمات نتيجة المشاريع المائية التي عمدت تركيا على إنشائها على نهري دجلة والفرات، مما زاد من حالة التأزم في ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا، الأمر الذي أدى الى حدوث نقص شديد في كميات المياه الداخلة الى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص

1 ، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، خضير عباس النداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

2العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية ، علي حسين باكير ، متاح على الرابط :

، 91http://studies.aljazeera.net/reports/01/201511895950841529/01/2015http://studies.aljazeera.net/reports/91 (2018/4/4).

وايضاً ينظر :مستقبل العلاقات التركية العراقية ، مثنى فائق العبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 91.

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

كبير في الانتاج، والاضطرار الى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. ولاشك ان هذا الوضع ينتج مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي فيه، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل.

الاستنتاجات

اولاً / ان قضية المياه (وقبل ان تكون تحت أي عنوان) هي قضية انسانية بالدرجة الاساس تلامس المصدر الغذائي لملايين البشر من الشعب العراقي الذين يعتاشون على هذا المصدر المائي وهم بحاجة الى ديمومة استمراره لمواصلة حياتهم، واذا كان هناك تقصير حكومي في اقامة المشاريع والسدود والخزانات التي تضمن توفر هذا المصدر فان السنوات الماضية من حروب وعدم استقرار امني ومن ثم احتلال ثلث اراضيه اجبرت الحكومات العراقية على تركيز اهتمامها على الجوانب الامنية وتحقيق الامن والاستقرار ثم لتأتي محنة انخفاض اسعار النفط ودخول البلاد حالة التقشف لتزيد من المعاناة بصورة اكبر ، وأن ادراك الطرفان التركي والقوى السياسية العراقية بكل توجهاتها ولاسيما التي لديها علاقات متينة مع تركيا، أن القطيعة ليست في صالح البلدين، ولا في صالح شعبيهما، وان إعادة اصلاح الخلل في تلك العلاقات والعمل على اعادة مساراتها كما كانت عليه، سيعود بفوائد جمة، تنعكس بشكل ايجابي وفاعل على اقتصاد البلدين، ويسهم بسد ثغرة ودمها في جدار العلاقات، تحدد مستقبل علاقات البلدين والشعبين الحارين المسلمين بالمزيد من المخاطر مستقبلاً.

ثانياً / اذا كانت تركيا قد أسهمت قبل سنوات في استقبال آلاف اللاجئين العراقيين بعد الاحتلال الأميركي للعراق وما عقبه من صراعات وحروب طائفية، فضلاً عن ذلك مساهمتها في استقرار العراق، فمن المصلحة العراقية أن تحافظ على هذا التاريخ الذي يسجل لها على أنه خطوة ايجابية، أن خففت عن كثير من العراقيين أعباء الغربة والتشرد، ولتكمل هذه الصورة الايجابية عن طريق ابداء المرونة في قضية المياه وفتح حوارات جديدة تمهد السبيل للانفتاح الاقتصادي العراقي على تركيا وزيادة مساحات الاستيراد والتبادل التجاري وهذا ما يفضي مستقبلاً لعقد مزيد من الاتفاقيات التي تتيح للشركات التركية العمل في العراق لإعادة الاعمار ولاسيما هناك بوادر ازمة مائية جديدة بين العراق وتركيا من خلال حجز مياه نهر دجلة عن طريق مشروع سد اليسو (حزيران 2018) اذ بدأت تتراجع مستويات نهر دجلة وقد اشار الى ذلك صراحة وزير الموارد المائية العراقي .

التوصيات

أولاً / ان وقائع التاريخ ومعطيات الجغرافية بين العراق وتركيا ترسم مسارات العلاقات الحاضرة والمستقبلية بين البلدين اذ ان تلك العلاقات الوشيجة بينهما كفيلة بترميم كل الفجوات التي زادت من حالات التباعد والافتراق لا سيما وان المشتركات عديدة بين شعبي البلدين وان تجاوز الإشكاليات تحتاج الى مزيد من التفهم واستيعاب الآخر.

ثانياً / ان سيناريو التعاون والاتفاق هو الأكثر مقبولية منه على سيناريو الصراع او المواجهة اذ ما ادرك الطرفين ان المنطقة لا تتحمل المزيد من التأزم او صراع لا سيما وانها تمر اليوم في مرحلة عاصفة من الازمات تحركها اطراف إقليمية ودولية، لكن المعطيات التي توصلت اليها الدراسة ان البلدين هم أصحاب القرار الرئيس في تسوية هذه الإشكالية عن طريق تنسيق جهود الدول المستفيدة من مياه نهر دجلة والفرات وبذل المزيد من التعاون في ميدان استثمار الموارد المائية الاستثمار الأمثل ولا حاجة لتدخل تلك الأطراف

ثالثاً / لا شك ان وضع حلول لمشكلة المياه سيسهم الى حد كبير في معالجة ملفات أخرى عديدة منها موضوع المهجرين وقضايا التجارة ومكافحة الإرهاب.

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

رابعاً / ضروري التعاون وتقبل وجهات النظر الأخرى بشأن وضع آليات عادلة لتوزيع المياه المحتكمة للاتفاقيات الدولية وبرعاية الأمم المتحدة .

خامساً / وعلى الصعيد الوطني فإن الدراسة خرجت بتوصية مفادها ضرورة وضع استراتيجيات طموحة في ميدان استغلال الموارد المائية وتقليل نسبة الضائعات منها فضلاً عن مراعاة مشاريع الأرواء والتخزين واستخدام الوسائل الحديثة في الري والسقي وزيادة المساحات المزروعة والعمل على تأسيس مشروع وطني يتعامل مع دراسة التغيرات المناخية وتصرفات الدول المتشاطئة مع العراق وتأثيرها على الواردات المائية واسلوب التعايش معها ، وإنشاء سدود وبحيرات جديدة لحزن كميات من المياه في مناطق ملائمة مع إعطاء أولوية لتنفيذ ما تم إنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية له ، وهذا يستلزم اقرار قانون عراقي يحدد حصة كل محافظة عراقية من مياه دجلة والفرات حتي يؤسس على هذا القانون اي مشاريع مائية مستقبلاً كالسدود والبحيرات او الزراعة.

ثامناً / التأكيد على أهمية الربط العضوي بين الامن المائي والامن الغذائي بوصفهما الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تهدف الى تحقيق اعلى مستوى في الاكتفاء الذاتي.

تاسعاً / تجاوز إشكاليات الوضع السياسي المتأزم الذي شهدته المنطقة ومن ثم إعادة عمل وانشطة اللجان الفنية المشتركة التركية العراقية السورية ذات الصلة بموضوع معالجة إشكالية المياه بين تلك البلدان

خلاصة القول إن العلاقات التركية - العراقية تضم في جنباتها قضايا معقدة جعلتها تصطبغ بالتقلب والتغير في التقدم والتراجع لعقود طويلة، وبالرغم مما تمر به هذه العلاقات من انتكاسات إلا أنه من الضروري بالنسبة للدولتين تجاوز خلافاتهما لتحسين العلاقات الثنائية لما يحققه التوافق والتلاؤم من مصالح مهمة لكلا الطرفين، كما أن لهذه العلاقات انعكاساتها وتأثيراتها على الوضع الاقليمي والدولي برمتها ولا يمكن لطرف ما أن يتجاهل الآخر، وقد تشهد العلاقات التركية - العراقية تحولات عديدة مستقبلاً في ظل تسارع الأحداث والتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ربما تزيد من توترها أو تكون دوافع إيجابية لتطورها بشكل فاعل على امل ان يتفهم الجانب التركي مخاوف العراق من ازمة المياه الحالية ويحلها ويبعث رسائل اطمئنان في ذلك.

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

المصادر

- 1- أزمة المياه في العراق.. التحديات والحلول، احمد حسن علي، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.
- 2- إسرائيل وحرب المياه القادمة، معد بن خضرا، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، 1998.
- 3- الأمن التركي والشرق الأوسط، شادي ارغوفنتش، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، المجلد 7، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 1996).
- 4- الامن المائي في البلدان النامية في القرن 21، كليب سعد كليب، 2010، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد (73) تموز، ص 58.
- 5- الامن المائي الأردني التحديات والاحطار، عطا فهد عبدالرحمن المناصير، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
- 6- بحث مقدم لمؤتمر الاستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، فراق داود سلمان، الذي عقد من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، وبالتعاون مع مؤسسة النبا للثقافة والاعلام بتاريخ 2017/10/23.
- 7- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
- 8- الدار العربية للدراسات والنشر، تركيا تصعيد حرب المياه مع سوريا والعراق، (مصر، الجزيرة، شارع سليمان أباطة، كانون أول 2001).
- 9- الدور التركي المحتمل في العراق يعد الانسحاب الامريكى، خضير عباس النداوي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89 (جدة، مركز الخليج للأبحاث، 2012، ص 62-63).
- 10- السياسة المائية التركية وأثرها على الامن القومي العربي، عبد الغني محمد عبد العزيز، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004.
- 11- السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار، حميد فارس سليمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000.
- 12- الصراع على المياه في الشرق الأوسط، جمال مظلوم وآخرون، بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995.
- 13- العراق في الادراك الامريكى لأمن الخليج العربي: رؤية مستقبلية، فكرت نامق العاني، بغداد، دراسات عراقية، العدد (7) الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2007.
- 14- العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، علي حسين باكير، متاح على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/> (2018/4/4)
- 15- علاقات تركيا المتغيرة مع العراق تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي الى ضعفها مع بغداد، سونر جاجايتاي وتايلر إيفانز متاح على الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy->

إشكاليات المياه وآفاق العلاقات العراقية التركية ما بعد تحرير الموصل

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري

analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq- kurdistan-up-baghdad-
(2016/1/24) down

- 16- القيود الاقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق، إبراهيم نوار ،القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ،1995 العدد 122 .
- 17- المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، عبد العزيز اشحادة المنصور، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 .
- 18- مستقبل العلاقات التركية العراقية وانعكاسها على دول الخليج والمنطقة العربية ، مثنى فائق العبيدي مجلة اراء حول الخليج ، العدد (105) يناير ،2016.
- 19- مستقبل العلاقات العراقية بلدان الطوق دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة ، عاطف لافي مرزوك بغداد ،المركز العراقي للبحوث والدراسات ، 3009 ، .
- 20- مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، رمزي سلامة ،الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001 .
- 21- مقاسة المياه الإقليمية الدولية في الشرق الأوسط، حسن عامر عباس، رسالة دبلوم عال غير منشورة، في العلوم العسكرية من كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر، بغداد،1986.
- 22- المياه في العلاقات العربية – التركية، ناجي علي حرج ، في : نور الدين، محمد (تقديم)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 23- المياه مصدر التوتر في القرن 21، محمود ابو زيد ،القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر،1998.
- 24- المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، داليا إسماعيل محمد ، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006 .
- 25- النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2014)، فرح عبد الكريم، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الاوسط ،2014.
- 26- Global Water Partnership (GWP), Towards Water Security Framework for Action (Stockholm, Sweden: Global Water Partnership, 2000)
- 27- Global Water Partnership, “Increasing Water Security Development Imperative,” Perspectives Paper, 2012, (www.gwp.org www..gwptoolbox.org